مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) المجلد : ٣٧ ، العدد: ١ السنة : ٢٠١٢ ، ص٢١٤-٢٣٤

قياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة (١٩٩٣-٢٠٠٦)

فارس مهدي محمد
جامعة البصرة – كلية التربية– قسم الجغرافيا

الخلاصة :

تناول البحث دراسة الصناعات الصغيرة في العراق للمدة (١٩٩٣-٢٠٠٦) لما لها من أهمية في اقتصاد العراق ، حيث بين البحث مفهوم الصناعات الصغيرة وتركيبها وسماتها وأهميتها وقياس نموها .

تبين أن النمو الصناعي لهذه الصناعة ضعيفاً خلال المدة المذكورة أعلاه في العراق ، واتصفت الصناعات الصغيرة بالعزلة عن المحيط الخارجي ، وقلة التمويل ومنافسة السلع الأجنبية لها ، لذا يجب حماية المشروعات الصغيرة واعمل على دعمها وإقامة علاقات مشتركة مع صناعات القطاع الاشتراكي ذات نفس النشاط الصناعي ، والعمل على قيام لجان لدعم الصناعات الصغيرة ، وتشجيع صغار المستثمرين في المدن والقرى لإنشاء المصانع خارج المدن الرئيسة مثل مدينة بغداد حتى تتركز الصناعة فيها دون غيرها .

قياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة
(١٩٩٣-٢٠٠٦)

المقدمة :

ظلت الصناعات الصغيرة بمشاريعها تحتل النمط السائد في العالم حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ولم تظهر المشروعات الصناعية الكبيرة الحجم ألا بعد الثورة الصناعية والتي بدأت في أوربا حتى بدأت الآلات الأوتوماتيكية تحل محل الأيدي العاملة في معظم العمليات الإنتاجية .

تلعب الصناعات الصغيرة الحجم دوراً مهماً في تطور النشاط الاقتصادي لأي بلد فهي تعد العمود الفقري لأي أقتصاد حر وبالتالي تظهر أهميتها في تطوير الاقتصاد الوطني ، فالصناعات الصغيرة تساهم بشكل مباشر في الدخل القومي وفي النواتج المصنعة للدول ، كما تؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وتعمل على المساهمة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق تخفيف استيراد السلع والمنتجات المماثلة وزيادة قطاع الصادرات كما تعمل على استغلال المواد الخام المتوفرة محلياً والتي تعتمد عليها كثير من الصناعات الكبيرة .

في العراق تعتبر الصناعات الصغيرة واحدة من النشاطات المهمة التي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي ودعم ميزان المدفوعات واستغلال المواد الخام المتوفرة .

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على الصناعات الصغيرة في العراق وضمن المحاور التالية ، مقدمة ، مفهوم الصناعات الصغيرة ، تركيبها ، سماتها ، وأهميتها، وأخيراً قياس النمو لهذه الصناعة للمدة (١٩٩٣-٢٠٠٦) وتم اعتماد هذه المدة لما لها من خصوصية حيث شهدت الحصار الاقتصادي ثم مذكرة التفاهم وبعدها احتلال العراق وماتلاة بالاعتماد على ثلاثة معايير (عدد المعامل والأيدي العاملة ، والقيمة المضافة ، مع خلاصة واستنتاجات) .

أولاً : مفهوم الصناعات الصغيرة :

استخدمت عدة معايير في تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة حيث استخدم معيار عدد العاملين من قبل وزارة التخطيط في نشراتها الإحصائية ولغاية عام ١٩٨٣ ، أي أن الصناعات التي تستخدم من (١-٩) عمال هي صناعات صغيرة ومازاد عنها فهي كبيرة([١]) ثم أجرت وزارة التخطيط تعديلاً على هذا المفهوم وأدخلت معيار إضافي آخر هو الاستثمار في المكائن والمعدات وأصبح كالآتي([٢]):

١- الصناعة الصغيرة التي يعمل فيها من (١-٩) عمال برأس مال للمكائن والمعدات أقل من (١٠٠) مئة ألف دينار .

٢- الصناعة المتوسطة التي يعمل فيها من (١٠-٢٩) عاملاً برأس مال أقل من (١٠٠) مئة ألف دينار .

٣- الصناعة الكبيرة التي يعمل فيها من (٣٠ فما فوق) عاملاً برأس مال أكثر من (١٠٠) مئة ألف دينار .

وفي عام (١٩٩١) صدر قانون رقم (٢٥) الخاص بالاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط والذي يستخدم فيه معيار واحد فقط لتحديد هوية الصناعات الصغيرة وهو معيار (رأس المال المستثمر) الذي تقل فيه قيمة المكائن والمعدات (دون المباني) عن (١٠٠) مئة ألف دينار دون الرجوع إلى المعيار الآخر (حجم وعدد العمال) هادفة من وراء ذلك بأن تجعل الصناعات التي يعمل فيها من (١-٩) عمال هي غير مشمولة بقانون تنمية الاستثمار الصناعي([٣]).

بقي هذا المفهوم سائداً لحين صدر قانون الاستثمار الصناعي الآخر رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٨ بعد ما أخذت معدلات التضخم تسير بشكل متصاعد تدهور فيها سعر الصرف للدينار العراقي أمام العملات الأخرى وبموجب هذا القانون فقد أزيلت الحدود الفاصلة بين الصناعات الصغيرة والكبيرة وفق رأس المال المستثمر لأجل تسهيل منح ترخيص الإجازة للمشاريع المزمع إقامتها ولازال هذا التصنيف دون تغيير لم يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العراقي ولحد الآن.

ثانياً : تركيب الصناعات الصغيرة :

اعتمد العراق على التصنيف الدولي (ISIC) المستخدم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء والمعتمد حالياً وكالآتي([٤]) :

١- صناعة المواد الغذائية وتشمل إنتاج وتحضير وحفظ اللحوم ومنتجاتها ، تحضير الفواكه والخضراوات وحفظها ، وصناعة الألبان صناعة منتجات الطواحين، صناعة الخبز ، صناعة الاعلاف الحيوانية ، صناعة الكاكاو والشوكلاته، والحلويات السكرية، صناعة المعكرونة والرشته ، شرائط المعكرونة ، صناعة منتجات الأغذية الأخرى غير المصنعة في محل آخر .

٢- صناعة المنسوجات وتشمل تحضير الألياف النسيجية وغزلها ونسيج المنسوجات وصناعة المنسوجات الجاهزة وصناعة البسط والسجاد وصناعة منسوجات أخرى غير مصنعة في محل آخر ، وصناعة الأقمشة وأصناف من التيركو والكرويشة وغيرها .

٣- صناعة الملابس الجاهزة وتشمل صانعي الملابس باستثناء الملابس الفرائية ، تهيئة الفراء وصبغه ، وصناعة أصناف من الفراء .

٤- صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية وتشمل دبغ وتهيئة الجلود وصناعة الأحذية .

٥- صناعة الخشب ومنتجات الأثاث والثوابت وتشمل نشر الخشب وسحقه ، صناعة الصفائح من نشره الخشب المصفح ، صناعة منتجات خشبية وصناعة أصناف من الفلين والقش .

٦- صناعة الورق وتشمل صناعة أصناف أخرى من الورق والورق المقوى .

٧- صناعة المنتجات الورقية وتشمل نشر الكتب والكراسات والكتب الموسيقية والمنشورات والطباعة .

٨- صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاطية وتشمل صناعة المواد الكيمياوية الأساسية باستثناء الأسمدة ، صناعة اللدائن في أشكالها وصناعة المطاط التركيبي ، صناعة مبيدات الآفات والمنتجات الكيمياوية الزراعية وصناعة الدهانات والورنيش والطلاءات المماثلة والأحبار وصناعة الصابون والمطهرات ومستحضرات التنظيف والتلميع وصناعة المنتجات الكيمياوية الأخرى غير المصنعة في محل آخر .

٩- منتجات مصنوعة من النفط والفحم ، وتشمل صناعة المنتجات المطاطية الأخرى المنتجات اللدائنية .

١٠- الصناعة التعدينية غير المعدنية وتشمل صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية وصناعة المنتجات الخزفية الحرارية وصناعة المنتجات الطينية الإنشائية غير الحرارية وصناعة الإسمنت والجير والجص وصناعة الأصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت والجص وتشكيل وإتمام الأحجار .

١١- صناعة منتجات معدنية مصنعة وتشمل صناعة الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية سبك الحديد والصلب وسبك المعادن غير الحديدية .

١٢- صناعة المكائن غير الكهربائية وتشمل صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية معالجة وطلي المعادن الهندسية والميكانيكية العامة ، صناعة أدوات القطع والعدد اليدوية والأدوات المعدنية ، صناعة منتجات المعادن المركبة ألأخرى غير المصنعة.

١٣- صناعة المحركات والتربينات والعُدد وتشمل صناعة الآلات الزراعية الجرارة وصناعة الأجهزة المنزلية غير المصنعة في محل آخر.

١٤- صناعة المعدات الكهربائية الأخرى وتشمل صناعة الأدوات البصرية ومعدات التصوير الفوتوغرافي .

١٥- صناعة معدات النقل وتصليحها وتشمل صناعة الابدان وأعمال تجهيز العربات للمركبات .

١٦- بناء وإصلاح قوارب النزهة والرياضة .

١٧- صناعات متفرقة وتشمل صناعة الأثاث وصناعة المجوهرات والأصناف المتصلة بها وصناعة الآلات الموسيقية وصناعة منتجات أخرى غير مصنعة في محل آخر .

والجدول (١) يوضح تركيب الصناعات الصغيرة في العراق من حيث عدد المؤسسات حجم العمالة بين عامي (١٩٩٣) و (٢٠٠٦)، حيث يلاحظ أنها تتركب من العديد من الصناعات والتي بلغ عدد معاملها عام ١٩٩٣ (٧٧١٤٠) يعمل فيها (٧٧٢٩٣)عاملا بينما بلغ عدد المعامل عام ٢٠٠٦ (١٠٠٨٨) يعمل فيها (٣٠٦٣٧٩) عاملاً .

جدول (١) تركيب الصناعات الصغيرة على أساس نوع الصناعة للمعامل والعمال بين عامي (١٩٩٣-٢٠٠٦) .

نوع الصناعة	١٩٩٣				٢٠٠٦			
	عدد المعامل	النسبة %	عدد العمال	النسبة %	عدد المعامل	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
المواد الغذائية	٦٥٠٥	٨.٤	٦٠٤٧	٧.٨	٤٧٢٠	٤٦.٧٨	٢٠٠٤٢	٥٥.٠٩
المنسوجات	١٣٧٩	١.٨	١٤٥٣	١.٩	٢٩٦	٢.٩٣	٧٢٠	١.٩٧
خياطة الملابس الجاهزة	٥٧٠٨	٧.٤	٦٢٨٠	٨.١	٤٥٣	٤.٤٩	٧٦٧	٢.١٠
الجلود ومنتجاتها	٥٨٦	٠.٧	١٥٦٥	٢.٠	٢١١	٢.٠٩	٦٦٨	١.٣٨
منتجات الخشب والأثاث	٥٣٣٦	٦.٩	٨٦٩٥	١١.٣	١٠٧١	١٠.٦١	٣٠٩٩	٨.٥١
المنتجات الورقية والطباعة	٣٨٨	٠.٥	٥٠٣	٠.٦	٢١٣	٢.١١	٧٩٨	٢.١٩
صناعة المنتجات الكيمياوية	٨٨٥	١.١	١٣٢١	١.٧	٧٥٧	٧.٥٠	٢٨٨٥	٧.٩٣
منتجات الخامات غير المعدنية	١٤٨٧	١.٩	٥١٦٨	٦.٧	١٠١٨	١٠.٠٩	٣٠٥٠	٨.٣٨
المنتجات المعدنية الأساسية	–	–	–	–	١٣٦	١.٣٤	٤٢٠	١.١٥
المنتجات المعدنية عدا المكائن	٩٩٥٢	١٢.٩	٦٦٤٠	٨.٦	١٠٠٠	٩.٩١	٣٥٥٥	٩.٧٧
صناعة تصليح المكائن	٢٠٤	٠.٣	١٦٢٧	٢.٦	٤٨	٠.٤٧	١٣٢	٠.٣٦

قياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة

(١٩٩٣-٢٠٠٦)

صناعة وتصليح اللوازم الكهربائية	–	–	–	–	–	–	–	–
صناعة وتصليح وسائط النقل	–	–	–	–	–	–	–	–
صناعات متفرقة	١٤٥٥	١.٩	١٦٤	٠.٢	١٦٥	١.٦٣	٢٤٣	٠.٦٦
خدمات صناعية	٤٣٢٥٥	٥٦	٣٧٨٣	٤٩.٠	–	–	–	–
المجموع	٧٧١٤٠	١٠٠	٧٧٢٩٣	١٠٠	١٠٠٨٨	١٠٠	٣٦٣٧٩	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٥ .

نلاحظ من خلال الجدول (١) أن هناك فارق كبير بين عدد المعامل والعمال بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٦ ، حيث بلغ للمعامل (٦٧٠٥٢) معملاً و (٤٠٩١٤) عاملاً أي ما نسبته (٨٦.٩%)وهو فارق كبير نتيجة للظروف التي مر بها القطر خلال هذه المدة .

ثالثاً : سمات وأهمية الصناعات الصغيرة :

تتميز الصناعات الصغيرة بجملة من السمات التي تميزها عن الصناعات المتوسطة والكبيرة ، كما أن لها أهمية كبيرة يمكن بيانها بالآتي (٥):

١- تغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصةً الصغيرة جداً منها وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين .

٢- بساطة الهيكل التنظيمي حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلاً عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية .

٣- لايحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشاريع لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجية المستخدمة .

٤- تتمتع بقدر من التكييف وفقاً لظروف السوق سواءاً من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود .

٥- تواضع جودة الإنتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالباً ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثه نظم إدارة العمليات .

أما فيما يتعلق بالأهمية للصناعات الصغيرة فتتمثل بما يأتي(٦):

١- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال .

٢- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصةً في الدول النامية .

٣- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة .

٤- تعظيم الاستفادة من الخامات المحلية .

٥- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن .

٦- استخدام التكنولوجية المحلية .

٧- المساهمة في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية .

٨- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات [٧].

رابعاً : طبيعة وواقع الصناعات الصغيرة خلال المدة (١٩٩٣-٢٠٠٦)

شهدت هذه المدة الحصار الاقتصادي الذي اثر بشكل كبير على واقع الصناعات الصغيرة فبعد أن كانت عام ١٩٩٣ (٣١٧٦٩) معملاً انخفضت في العام ١٩٩٤ إلى (٢٦٤٣٢) أي بفارق (٥٣٣٧) معملاً وذلك بعد ثلاثة أعوام من الحصار الاقتصادي بقيت اعداد المعامل على هذه الوتيرة بين الارتفاع والانخفاض حتى العام (٢٠٠٠) ، لاحظ الجدول (٢) .وهذا يعود لعدة اسباب (١)

١- منع توريد المواد الأولية الأساسية التي تحتاجها الصناعات سواء كانت بهيئة مواد خام أو نصف مصنعة .

٢- منع تصدير المنتجات العراقية خاصةً المصنعة ونصف المصنعة .

٣- توقف توريد المواد الكيمياوية المساعدة في العمليات الصناعية وهذه شملتها إجراءات احترازية إضافية تحت ذريعة الاستخدام المزدوج .

٤-توقف عمليات استيراد الأدوات الاحتياطية وقطع الغيار المختلفة للمكائن والمعدات في شتى فروع الصناعة .

٥- استهداف العدوان والحصار محطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكاتها ومحطات تصفية المياه والصرف الصحي مما كان له انعكاسات سيئة حادة على النشاط الصناعي

جدول (٢) أعداد المعامل الصغيرة للمدة (١٩٩٣-٢٠٠٦)

قياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة

(١٩٩٣-٢٠٠٦)

السنة	عدد المعامل
١٩٩٣	٣١٧٦٩
١٩٩٤	٢٦٤٣٢
١٩٩٥	٣٠٩٤٨
١٩٩٦	٣١٤٣٩
١٩٩٧	٣١٠٤٠
١٩٩٨	٢٥١٣٦
١٩٩٩	٢٩٤٦٧
٢٠٠٠	٧٧١٦٧
٢٠٠١	٩٦٠٩٠
٢٠٠٢	٩٦٠٩٠
٢٠٠٣	–
٢٠٠٤	١٧٥٩٩
٢٠٠٥	١١٦٢٠
٢٠٠٦	١٠٠٨٨

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٩٤ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٧) ، صفحات متفرقة .

٦-تقادم معدات النقل والاتصالات وتعرضها لمزيد من الاندثار مع طول الحصار وتوقف العديد من منشآتها بعد تعرضها للعدوان المباشر مثل محطات ومعدات السكة الحديدية والموانئ وأرصفة التحميل والبواخر والمطارات والطائرات والسيارات .

هذا من جهة ومن جهة أخرى تعرضت المنشآت الصناعية لصعوبات إدارية وتنظيمية تمثلت بـ :

١-صعوبة التعامل مع الجهات الخارجية لأسباب دبلوماسية .

٢- تردي شبكات الاتصالات الداخلية مع الخارج .

٣- فقدان موجودات المعامل والمصانع وسجلاتها .

٤- صعوبة متابعة التطور التقني الصناعي وعدم القدرة على ملاحقة الابتكارات والاختراعات وتطبيقها .

٥- تجميد الودائع المالية في الخارج وتراجع موجودات القطر والمنشآت الصناعية من العملات الصعبة وانخفاض قيمة العملة الوطنية وبشكل مستمر وصعوبة تحويل المشتريات المحلية والخارجية .

كل هذه العوامل أثرت على قدرة الجهات الحكومية على التأثير في النشاط الصناعي لأن تأثيرها واتجاهاته تعتمد بالدرجة الأولى على مقدار إنفاقها العام الاستثماري والعراق يعتمد في ذلك على عوائد النفط من خلال تصديره بدرجة رئيسية وهو توقف منذ آب ١٩٩٠ .

وبذلك قامت الحكومة بمنع الكثير من النشاطات وخاصةً الصناعات الغذائية التي تستخدم مادة (الطحين والسكر والزيت) ، وغيرها من الأنشطة وتوقف الدعم الحكومي وصعوبة الحصول على المكائن والمعدات الأمر الذي أدى إلى إغلاق الكثير من المنشات الصناعية .

وفي عام ٢٠٠٠ ارتفع عدد الصناعات الصغيرة ليصل إلى (٧٧١٦٧) معملاً هذا يرجع لإجراء المسح على الصناعات والإعفاءات الضريبية التي شجعت الكثير من الصناعيين من التسجيل للاستفادة من مزايا التسجيل إضافة على إلى تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة لتطبيق مذكرة التفاهم في عام ١٩٩٧ وتحسن مستوى الدخل .

ثم تراجعت أعداد الصناعات الصغيرة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٦) وبشكل كبير ويعود ذلك للاحتلال الأمريكي للعراق وسوء الأوضاع الأمنية وانشغال الحكومة العراقية عن الصناعة وكافة القطاعات الاقتصادية بالجانب الأمني وتخصيص جل اهتمامها على هذا الجانب أدى إلى إهمال قطاع الصناعة بشكل عام و الصناعات الصغيرة بشكل خاص ولم يظهر أي مؤشر للصناعة عام ٢٠٠٣ لاحظ الجدول (٢).

خامساً : النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة بين (١٩٩٣ - ٢٠٠٦) .

يقصد بالنمو الصناعي الزيادة الكمية المتحققة في الإنتاج الصناعي خلال مدة زمنية معينة والناجمة عن زيادة العوامل المشتركة في العملية الإنتاجية أو في رفع كفاءتها وأن الدراسات المختلفة تستخدم الكثير من المعايير لقياس نمو وتطور النشاط الصناعي وهي تختلف باختلاف أهميتها التي تخضع لعامل توفر البيانات ، فعلى سبيل المثال تعتمد منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (UNIDO) قيمة الإنتاج أساساً للمقارنة بين معدلات النمو للدول المختلفة ، بينما استخدمت بعض الدراسات الأخرى معايير أخرى كعدد المعامل وعدد الأيدي العاملة ومقدار الأجور والقيم المضافة وغيرها من المعايير التي تتصف بخصائص تميزها ومأخذ تعيبها ، ولهذا فأنه يستلزم الأخذ بعدة معايير أو مؤشرات لإظهار معالم النمو والتطور الصناعي للصناعات الصغيرة في القطر . وتم اختيار المدة ما بين عامي (١٩٩٣ - ٢٠٠٦) بالاعتماد على بيانات

الجهاز المركزي للإحصاء واعتمد الباحث على ثلاثة معايير هي (المعامل ، العمال ، والقيمة المضافة) ([٨]).

١-قياس النمو على أساس عدد المعامل :

يمثل معيار عدد المعامل ابسط المعايير المعروفة في الصناعة وقياس النشاط الصناعي ، ويمكن استعمال هذا المعيار دون أجراء أي تغيير عليه كما في المعايير الأخرى([٩]).

أن الزيادة في عدد المعامل والمنشآت الصناعية في إقليم ما دليل على نمو الصناعة فيها ونشاطها ، ولكن هذا المعيار يتأثر بدرجة كبيرة بعملية دمج المعامل واتساع حجمها وتمركز إنتاجها ، ولما كان لحجم المشروع علاقة بالاستفادة بصورة أفضل من الوفورات الداخلية والخارجية في تخفيض تكلفة الإنتاج([١٠])فإن قلة عدد المعامل وتركز إنتاجها لايعني دائماً هبوطاً في النمو الصناعي([١١])ومن ثم الاعتماد على معيار عدد المعامل مفضلاً في مثل هذه الحالات ، والجدول (٤) يبين نمو الصناعات الصغيرة في العراق بين عامي (١٩٩٣ – ٢٠٠٦) .

جدول (٣) النمو الصناعي لمعامل الصناعات الصغيرة في العراق للمدة (١٩٩٣ – ٢٠٠٦) .

المحافظة	أعداد المعامل لسنة ١٩٩٣	أعداد المعامل لسنة ٢٠٠٦	نسبة النمو *
نينوى	١٠٠٢	١٢٦٧	٢.٠
صلاح الدين	١١٩١	٥٣٤	٦.٤–
التأميم	١٧٤١	٥٠٤	٩.٨–
ديالى	٢١٢٧	٦٧٨	٩–
بغداد	٨٠٦٩	١١٨١	١٤,٨–
الأنبار	١٤٩٤	–	–
بابل	٣١٢٨	٩١٢	٩.٧–
كربلاء	٨٢٥	٦٦٢	١.٨–
النجف	٢٧٣٧	٨١٠	٩.٦–
القادسية	١٦١٦	٧٨٥	٥.٨–
المثنى	٨١١	٤١٤	٥.٤–
ذي قار	١٣٩٠	٦٢٠	٦.٥–
واسط	١٠١٧	٥٥٣	٤.٩–
ميسان	٣٠٤	٥٣١	٤.٧
البصرة	٤٣١٧	٦٣٧	١٤.٧–
المجموع	٣١٧٦٩	١٠٠٨٨	

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٩٣ – ٢٠٠٦) ص ١٦٩ ، ١٤٧.

*تم احتساب معدل النمو السنوي المركب باستخدام المعادلة التالية :

$$r = \sqrt{yn \backslash yo - 1 * 100}$$

حيث أن r = معدل النمو السنوي المركب .

yn = القيمة في سنة المقارنة .

yo = القيمة في سنة الأساس .

n = عدد السنوات بين سنة الأساس والمقارنة .

: clarke . j . i . population geography . second edition pergamon . London . press . 1976 . P. 146.

قياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة
(١٩٩٣-٢٠٠٦)

نلاحظ من خلال الجدول (٣) أن معدل النمو السنوي المركب لعدد المعامل سجل نمواً إيجابياً في محافظتي ميسان ونينوى حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب فيهما (٤.٧%) و (٢%) في حين ظهر النمو سالباً في باقي محافظات القطر .

٢- قياس النمو الصناعي على أساس الأيدي العاملة :

يعتبر هذا المعيار من المعايير التقليدية والأكثر شيوعاً وانتشارا في العالم في قياس كثافة التركز الصناعي ونموه ، وهذا راجع إلى توفر الإحصاء الخاص بعدد العاملين في كل صناعة وفي معظم البيانات ، وعلى الرغم مما على هذه الطريقة من مآخذ منها إهمال الإشارة إلى تباين الكفاءة الإنتاجية للعاملين في الحقل الصناعي وذلك لأن مشروعين صناعيين قائمين لصناعة واحدة قد يستخدمان أعداد متساوية من الأيدي العاملة ألا أنهما لا يتوصلان إلى إنتاج متساوٍ([١٢])ألا أن هذا المعيار يعتبر مؤشراً مادياً لايتأثر بالتذبذب الذي يحصل في الإقليم نتيجة التغيرات التي تحدث في الأسعار ويعكس بدرجة كبيرة المحتوى الاجتماعي على جانب المحتوى الاقتصادي لعملية التصنيع ، والجدول (٤) يبين تطور ونمو الأيدي العاملة .

جدول (٤) تطور ونمو الأيدي العاملة للصناعات الصغيرة بين عامي (١٩٩٣ - ٢٠٠٦)

المحافظة	عدد العمال لسنة ١٩٩٣	عدد العمال لسنة ٢٠٠٦	النمو المركب % *
نينوى	٢٦٩٣	٥٠٠٠	-٥.٣
صلاح الدين	١٩٤٢	١٨٦٠	-٠.٣
التأميم	٤٤١٢	٢١٠٠	-٦
ديالى	٤٤٩٨	٢٦١٢	-٤.٤
بغداد	٢٤٠٢٢	٤٦١٧	-١٢.٨
الأنبار	٤٠٥٢	-	-
بابل	٦٤٦٧	٢٥٢٣	-٧.٥
كربلاء	١٥٤٢	٢٥٠١	٤.١
النجف	٧٩٠٩	٢٨٢٠	-٨.٢
القادسية	٢٧٥٢	٢٠٨١	-٢.٣
المثنى	١٧٦٠	١٤٤٧	-١.٦
ذي قار	٢٧٩٩	٢٠٦٧	-٢,٥
واسط	٢٢٣٢	٢٣١٧	٠.٣
ميسان	٥٨٩	١٥٨٣	٨.٦

البصرة	٩٨٩٧	٢٨٥١	-٩.٨
المجموع	٧٧٥٦٦	٣٦٣٧٩	

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٩٣ - ٢٠٠٦) ص ١٦٩، ص ١٤٧.

*تم استخراج نسبة النمو المركب باستخدام نفس المعادلة التي استخدمت لاستخراج نسبة النمو للمعامل .

نلاحظ من خلال الجدول (٤) أن النمو المركب للأيدي العاملة سجل المرتبة الأولى في محافظة ميسان بنمو مقداره (٨.٦%) تلتها محافظة كربلاء بنمو مركب موجب مقداره (٤.١%) واحتلت المرتبة الثالثة محافظة واسط بنمو موجب مقداره (٠.٣%) في حين كان النمو سالب في باقي المحافظات .

٣- النمو الصناعي على أساس القيمة المضافة :

تعد القيم المضافة احد أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو الصناعي وتطوره وبمدى قدره الأنشطة الصناعية ضمن المناطق أو البلدان على تحقيق الربحية([١٣])لأن القيمة المضافة تعبر عن الفرق بين قيمة مخرجات الإنتاج النهائي وبين كلفة المواد المستخدمة في إنتاجها ([١٤])أي أنها تمثل الفرق بين مخرجات الصناعة والمدخلات الصناعية وكلما كان الفرق بين المخرجات والمدخلات كبيراً أو لصالح المخرجات تحققت قيمة إضافية كافية وهذا هو أحد أهم الأهداف الأساسية للنشاط الصناعي .

وتتأثر القيمة المضافة إيجابياً بمدى كفاءة عوامل الإنتاج فكلما كانت أكثر كفاءة استغلت الموارد بكفاءة عالية وحققت قيمة مضافة عالية وتزداد هذه القيمة بزيادة كفاءة العمل كما يتأثر حجم القيمة المضافة بالعوامل الهيكلية للصناعات متمثلة بالتوطن الصناعي والسوق والعمل والتكامل الإنتاجي وغيرها والتي تؤدي بالتالي دوراً مهماً في درجة التصنيع في حين أنها تتأثر سلبياً في حالة ترقى هذه الكفاءة وفي الحالة غير المحتملة وهي أن الصناعة قد لاتحقق هذه القيمة والربح لأنها قد تخسر وتتوقف أو تتلاشى مما قد يحمل المجتمع عبئاً ثقيلاً في حالة استمرارها([١٥])والجدول (٥) يبين تطور ونمو القيمة المضافة في القطر للمدة مابين (١٩٩٣ - ٢٠٠٦) .

جدول (٥) تطور ونمو القيمة المضافة بين عامي (١٩٩٣ - ٢٠٠٦) .

المحافظة	القيمة المضافة لسنة ١٩٩٣ مليون دينار	القيمة المضافة لسنة ٢٠٠٦ مليون دينار	النمو المركب % مليون دينار
نينوى	١٢.٢	٤١.٧٧	١٠.٨
صلاح الدين	٧.٠	١٤.٨	٦.٥
التأميم	١٣.٩	١٣.٠	٠.٥-
ديالى	١٧.٨	٢٧.٠	٣.٥
بغداد	١١٧.٦	١٩.٠	١٤-
الأنبار	٢٩.٠	-	-
بابل	١٦.٠	٧.٣	٦.٣-
كربلاء	٨.٧	١٩.٢	٦.٧
النجف	٦٣.٢	٢٣.٩	٧.٨-
القادسية	٩.٣	١٠.٩	١.٣
المثنى	٦.٦	١٢.٢	٥.٢
ذي قار	٦.٩٦	١١.٩	٤.٥
واسط	١١.٩	١٢.٥	٠.٤
ميسان	١.٥	١٨.٨	٢٣.٤
البصرة	٢٥.١	١٧.٦	٢.٩-
المجموع	٣٤٦.٨	٢٤٩.٩	

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٩٣ - ٢٠٠٦) ص ١٦٩ ،ص ١٤٧.

* تم استخراج نسبة النمو المركب باستخدام نفس المعادلة في استخراج النمو المركب للمعامل والعمال .

نلاحظ من خلال الجدول (٥) أن النمو المركب للقيمة المضافة سجل نمو موجباً وبالمرتبة الأولى في محافظة ميسان بمقدار (٢٣.٤%) جاءت بعدها محافظة نينوى وبالمرتبة الثانية حيث بلغ النمو المركب (١٠.٨%) في حين احتلت المرتبة الثالثة محافظة كربلاء بمقدار (٦.٧%) وجاءت بالمرتبة الرابعة محافظة صلاح الدين والتي بلغ فيها معدل النمو (٦.٥%) ثم باقي المحافظات بنسب متباينة .

من خلال العرض السابق للنمو المركب (للمعامل والعمال والقيمة المضافة) لمحافظات القطر نستنتج أن التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة متباين من محافظة لأخرى وهذا يعود الي اختلافات عوامل الجذب التي أدت على إقامة الصناعات الصغيرة في المحافظات حسب (الاستقرار الأمني ، والموقع الجغرافي ، والتركيز السكاني ، وحجم الطلب ونوعه ، وتوفر المواد الأولية) ، وغيرها من العوامل التي ساعدت وتساعد على إقامتها مثل توفير البنى التحتية لتلك المناطق وبالتالي انعكاس ذلك في دور تلك الصناعات على تنميتها أقتصادياً واجتماعياً .

ويعود هذا التباين وبشكل كبير للظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة التي لم تشجع على الاستثمار ولم توجد في هذه المدة رغبة جادة إلى تطوير المشاريع الصغيرة فلم يوجد برنامج أو ستراتيجية أو تخطيط مسبق للنهوض بالمشاريع الصغيرة ، حيث لاتوجد جهة معينة أو أطر تشريعية غير الدولة تختص بهذا النوع من المشاريع كما هو الحال في العديد من دول العالم .

فعلى سبيل المثال يوجد في إيطاليا إطار تشريعي يتكون من (١٣٠) مادة قانونية لتنظيم عمل المشروعات الصغيرة .

ويوجد في الهند وزارة خاصة بالمشروعات الصغيرة هي وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعة ولجنة الصناعات الصغيرة والعديد من المؤسسات التحويلية المتخصصة في هذا المجال([١٦])إضافةً إلى أن العراق بلد نفطي الأمر الذي أدى إلى أهمية المؤسسات النفطية الكبيرة وإهمال الاستثمار في الجوانب الأخرى ، وقد رافق ذلك ان القوى البشرية الفنية العالية الاختصاص قد تعرضت الي العديد من حالات سوء التوظيف والاستخدام وصياغتها في مجالات هامشية وربحية بحتة وعرضها للبطالة الحقيقية بفعل تشتت سوق العمل وغياب التجانس فيها بسبب ما أفرزته قيود التضخم والاضطراب الاقتصادي الناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي ساد القطر طيلة ثلاثة عشر عاماً .

كما أن تمويل المشاريع الصغيرة يعتبر من العوامل الرئيسة في عدم نمو هذه الصناعات حيث أن اعتمادها على الموارد الداخلية وهي غالباً ماتكون غير كافية لتغطية مختلف احتياجاتها أما الجهاز المصرفي فيعمل على منح القروض بضمانات عينية وهذا أدى إلى استبعاد (٩٥%)([١٧])من السكان من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ، إذ أن عنصر الضمانات وارتفاع تكلفة القروض ولإجراءات الروتينية المعقدة للحصول على القروض فضلاً عن المشاكل المتعلقة بالمشروع فيما يتعلق بوضعه المالي وقدرته على التمويل الذاتي والتسديد فضلاً عن عدم دقة المعلومات المقدمة وشفافيتها عن الوضع المالي للمشروع كل هذه العوامل تزيد من محدودية التمويل عن طريق القروض المصرفية وانعكاساته على نمو الصناعة وتطورها .

النتائج :

قياس النمو الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة
(١٩٩٣-٢٠٠٦)

١-هناك عدة معايير في تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة والمعيار المستخدم هو الذي يشير إلى أن عدد العمال فيها (١ – ٩) عمال وبرأس مال اقل من مئة ألف دينار على الرغم من تدهور سعر الصرف للدينار العراقي أمام العملات الأخرى.

٢- تتركب الصناعات الصغيرة في العراق من العديد من الصناعات تصل إلى أكثر من (١٧) نوع وبفروع عديدة .

٣- للصناعات الصغيرة العديد من السمات :

- طابع الفردية في الإدارة والتخطيط والتسويق .
- بساطة الهيكل التنظيمي .
- بساطة مؤهلات العمال وبساطة التكنولوجيا .
- قدرة التكيف مع حاجات السوق من حيث الكمية والنوعية .
- بساطة نوعية الإنتاج وجودة مقارنة بالصناعات الكبيرة .

٤- الصناعات الصغيرة لها أهمية خاصة منها :

- توفر فرص عمل بكلف أستثمارية منخفضة .
- تلبية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب توفيرها من قبل الصناعات الكبيرة .
- تلبية إحتاجات الصناعات الكبيرة من المواد الأولية .

٥-مرت الصناعات الصغيرة عبر تطورها التاريخي للعديد من التغيرات من صناعات يدوية وحرفية إلى صناعات آلية مع تباين أعدادها وعدد عمالها وتأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق .

٦- النمو الصناعي كان ضعيفاً في العراق حيث شهدت محافظات القطر نمواً سلبياً للمدة (١٩٩٣ – ٢٠٠٦) ماعدا محافظتي ميسان ونينوى وبنمو مركب مقداره (٤.٧% و ٢%) على التوالي .

٧- شكل النمو الصناعي للأيدي العاملة نسبة موجبة في محافظات ميسان وكربلاء وواسط بمعدل (٨.٦%) و (٤.١%) و (٠.٣%) على التوالي في حين كان النمو سلبياً في باقي المحافظات .

٨- جاء النمو المركب للقيمة المضافة إيجابياً في عدة محافظات منها وبالمرتبة الأولى محافظة ميسان وبمقدار (٢٣.٤%) تلتها محافظة نينوى وبمقدار (١٠.٨%) وجاءت بالمرتبة الثالثة محافظة كربلاء بمقدار (٦.٧%) واحتلت المرتبة الرابعة محافظة صلاح الدين وبمعدل نمو (٦.٥%) .

٩-عدم توافر المعلومات الكافية وعدم معرفة سبل أو كيفية الحصول عليها مما يجعل بعض المصانع الصغيرة شبة منعزلة عن المحيط الخارجي ، حيث تشمل تلك المعلومات النواحي التسويقية والفنية والتنافسية وكذلك أسعار الخامات والمنتجات .

١٠-مصاعب التمويل حيث يجد أصحاب المصانع الصغيرة صعوبة في الحصول على القروض من البنوك وذلك لارتفاع عنصر المخاطرة في مثل هذه المشاريع وكذلك عدم التمكن من الاستفادة من حوافز الاستثمار أو أمكانية الحصول على ألأراضي وبأسعار رمزية .

١١- انفتاح السوق على الاستيراد مع عدم إمكانية المنافسة وقصور الحماية الكمركية وتفضيل المستهلك للسلع الأجنبية أثر على الصناعات الصغيرة في إنتاجها ونموها .

١٢- قلة البحوث والتطوير أدى إلى عدم المقدرة على المرونة في الإنتاج سواء بتغيير المنتج أو بتحسينه ، او عند الاحتياج إلى إدخال بدائل ومنتجات جديدة مع الافتقاد للارتباط الفعال بالمراكز والمعاهد المتخصصة .

١٣- وقوع الكثير من المصانع خارج المدن الصناعية والتي يقل فيها توافر المقومات الأساسية لقيام الصناعة.

التوصيات :

١- توفير الحماية للمشروعات الصغيرة لعدها نواة التقدم الاقتصادي من خلال مساعدتها على المنافسة عن طريق السياسات الخاصة بالضرائب الكمركية بفرض رسوم كمركية مرتفعة على بعض السلع غير شاسعة الاستخدام لإمكان انتاج بدائل محلية لها .

٢-إطلاق البرامج الهادفة إلى تطوير قدرات مالكي المشروعات الصغيرة لتجاوز مشكلة نقص المهارات الإدارية لمالكي هذه المشروعات .

٣- ضرورة قيام تنسيق وتعاون وتفاهم مشترك بين المنشآت الصناعية التي تمارس نفس النشاط وتعود للقطاعات (الاشتراكي والخاص والتعاوني) ، حيث ان قيام مثل هذه التنسيق والتعاون سيؤدي إلى إيجاد أحد أوجه التكامل الصناعي الذي يهدف على عدم استنزاف المواد الأولية وتشتت الأيدي العاملة والخبرة الفنية بين هذه القطاعات وهذا الأمر من مسؤولية الجهات المشرفة على التنمية الصناعية في القطر .

٤- قيام التنمية الصناعية والاتحاد العام للصناعات بارشاد كافة الصناعيين في القطر وبالطريقة التي يراها مناسبة وصولاً إلى الهدف الأسمى هو الاستثمار الصحيح للموارد والبشرية والمادية والذي يقود لبناء التنمية الصناعية المنشودة التي تستند إلى مناخ صناعي صحي قاعدته التخصص وإطار التعاون والتكامل وليس الربح السريع وظهور صناعات متنافسة تشوه صورة الصناعة وتسيء لها .

٥- العمل على توفير العمالة المدربة ذات الخبرات أو المهارات العالية لرفع الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج .

٦- العمل على إنشاء مراكز التقنية لمتابعة التطورات التكنولوجية في العالم وذلك لمساعدة المؤسسات الصغيرة في التقليل من التكاليف الباهظة التي تتحملها عند إجراء عمليات البحث والتطوير بصورة منفردة .

٧- العمل على تشكيل لجان لدعم الصناعات الصغيرة في كل الغرف الصناعية في القطر لتوفير المناخ المناسب لنجاح مثل تلك المؤسسات .

٨- العمل على تخصيص قطع أراضي صغيرة في المدن الصناعية الجديدة لإنشاء مباني تكون مزودة بجميع المرافق والخدمات اللازمة من أجل صغار المستثمرين ، كما يمكن الاستفادة من المساعدات التقنية التي يقدمها في هذا الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للعلوم التقنية .

٩- الاتصال بالمؤسسات الدولية ذات الاهتمام بمنشآت الأعمال الصغيرة للتعرف على إمكانية استفادة تلك المنشآت من برامج الدعم وبرامج التطوير التي تقدمها هذه المؤسسات الدولية .

١٠- العمل على إنشاء جهاز متخصص في تقديم الخدمات والاستشارات التسويقية والفنية والتقنية ودراسات الجدوى الصناعية الصغيرة على أن يكون من ضمن مهام الجهاز لإنشاء قواعد معلومات لخدمة هذه الصناعات في جميع المجالات القانونية والتنظيمية .

١١- العمل على إيجاد ادارة متخصصة لتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة كما هو الحال في كثير من الدول حيث لها إجراءات أكثر تبسيطاً ويقدم لها مساعدات فنية ومالية وإدارية .

١٢- العمل على تشجيع صغار المستثمرين في المدن والقرى بإنشاء مصانعهم خارج المدن الرئيسة مثل بغداد حتى لايكون هناك تركيز للصناعة منها دون غيرها .

المصادر :

١- التميمي ، عباس علي النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ .

٢- الجنابي ، عبد الزهرة علي ، الحصار الاقتصادي والصناعة في العراق ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد الرابع ، ٢٠٠٢ .

٣- رسول ، أحمد حبيب ، مبادئ الجغرافية الصناعية ، الجزء الأول ، مطبعة دار السلام ، بغداد .

٤-الصليع ، عبد الله بن حمد ، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠٠١ .

٥- الطائي ،عقيل عبد الحسين عودة ، دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .

٦- فضيل ، عبد خليل ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٧- كاظم حسين جواد ، واقع المشاريع الصغيرة في العراق ومتطلبات النهوض بها ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (١٥) ، ٢٠٠٨ .

٨- محمد ، فارس مهدي ، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة على مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، غير منشورة .

٩- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠٦ .

١٠- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي تعزيز المنشآت الصناعية الصغيرة ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

١١-وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، الصناعات الصغيرة والواقع والانفاق ،ندوة الصناعات الصغيرة ، اتحاد نقابات عمال العراق ، بغداد ،٢٠٠١ .

١٢- وزارة المالية ، المصرف الصناعي ، الصناعات الصغيرة ضرورة ملحة لدعم الاقتصاد الوطني ندوة الصناعات الصغيرة ، الاتحاد العام لنقابات عمال بغداد ، ٢٠٠١.

13- clarke . j . i . population geography . second edition pergamon . London . press . 1976 . P. 146.

14- Richardson , Harry w ; Elements of regional Economies Second Education , Renquen Book Hd , 1970 , P. 71 .

15- World Bank – Asecond Industrial development Project . y . AR . June , 1984 . P.123.

١ ـ وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، الصناعات الصغيرة ، الواقع والآفاق ندوة الصناعات الصغيرة اتحاد نقابات عمال العراق ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١٤ .
٢ ـ وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٦ .
٣ ـ وزارة المالية ، المصرف الصناعي ،الصناعات الصغيرة ضرورة ملحة لدعم الاقتصاد الوطني ، ندوة الصناعات الصغيرة ، الاتحاد العام لنقابات عمال بغداد ، ٢٠٠١، ص ١٥٢.
٤ ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
٥ ـ عقيل عبد الحسين عودة الطائي ، دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩
٦ ـ جواد حسين كاظم ، واقع المشاريع الصغيرة في العراق ومتطلبات النهوض بها ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٨
-.
-.
٧ ـ عبد الله بن حمد الصليع ، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٠٠١ ، ص ٨.

٨ ـ فارس مهدي محمد ، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق ، أطروحة دكتوراه مقدمة الي مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٨ ، غير منشورة .
٩ ـ عبد خليل ، فضيل ، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٧٦.
1- Richardson , Harry w ; Elements of regional Economies Second Education , Renquen Book Hd ,ENGLAND 1970 , P. 71 .
4 -Purtenshqw D ; Economic Geography of West Germany , macmillan London , 1974 , P.67 .
١٢ ـ أحمد حبيب ، رسول ، مبادئ الجغرافية ٢٠٦٧الصناعية ، الجزء الأول ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٣٣ .
١٣ ـ عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥، ص ١٩ .
1- Richardson , Harry w ; Elements of regional Economies Second Education , Renquen Book Hd , 1970 , P. 71 .

3 - World Bank – Asecond Industrial development Project . y . AR . June , 1984 . P.123.
١٦ ـ حسين جواد كاظم ، واقع المشاريع الصغيرة في العراق ومتطلبات النهوض بها ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (١٥) ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٧ ـ ٨٨.
١٧ ـ المصدر نفسه ، ص ٩١ .

Abstract :

The *research has dealt with small industry projects in Iraq from 1993 to 2006 because of its* importance on the Iraqi economy . The research has clarified the concept of small industry projects , its structure , features , importance and its growth measure.

It has been found out tat the industrial growth of this industry was weak throughout his period Iraq.

Small industry projects are characterized of being isolated from the external surroundings , low funding and foreign gods competition .

Hence , small industry project should be protected and relations should be held with the industries of the socialist sector of the same industrial activity . there should also be committees whose am is to support these small industry project and encourage small investors in cities and villages to construct factories away from main cities like Baghdad in order for industry not to centralize in these and no other ones .